١٩٢٢[١٠]، وكذلك طوال فترة العشرينات؛ كل هذا كان يعني ان الدبلوماسية البريطانية قد حسمت خيارها بشأن شرق الاردن وسياستها تجاهه بشكل محدد، وبالاسلوب الذي بدأته، وهو تأسيس الامارة الاردنية وعدم انطباق تصريح بلفور عليها. ويتأكد هذا الفهم في ضوء حقيقة أخرى، هي ان المنظمة الصهيونية قد احتجت على اجراءات تعيين الحدود الاردنية ـ الفلسطينية في أكثر من مناسبة، وادّعت بأن شرق الاردن ليس الاّ «أرض ـ اسرائيل الشرقية»، ويجب ان يكون مشمولاً في المنطقة المخصصة لاقامة الوطن اليهودي. ولكن الحكومة البريطانية رفضت تلك الاحتجاجات، وحرصت، بحزم يكاد يكون قاطعاً، على منع أي تسلل صهيوني الى شرق الاردن خلال فترة الانتداب بأكملها[١١].

تدل الوقائع، اذاً، على ان التوجه البريطاني نحو شرق الاردن، وهو ما يمكن تسميته بالمفهوم البريطاني للخيار الاردني، قد احتفظ بثبات لا يقبل الشك منذ مطلع العشرينات وحتى منتصف الثلاثينات. وان هذا التوجه قد قام على عمادين: احدهما، عزل شرق الاردن عن المشروع الصهيوني في فلسطين؛ والآخر، الاحتفاظ به تابعاً لخطوط السياسة البريطانية ومصالحها الذاتية في ذلك الحين.

غير ان سنوات منتصف الثلاثينات، بما شهدته من تعقّد المسألة الفلسطينية، وهي المسألة التي شكلت أحد أهم محددات السياسة البريطانية في شرق الاردن، أنذرت بمسار جديد لهذه السياسة، ومن ثمّ بتغيّر في المفهوم البريطاني للخيار الاردني. فقد تصاعد الصدام الفلسطيني ـ البريطاني في العام ١٩٣٦، بشكل لم يسبق له مثيل. وفي خضم ذلك الصدام، أضحى على السياسة البريطانية ان تعيد حساباتها تجاه خارطة شرق الاردن ومسألة «الوطن القومي» اليهودي في فلسطين. وبعبارات أخرى، بدأت السياسة البريطانية تربط بين التسوية النهائية لقضية فلسطين وبين رسم خارطة جديدة لفلسطين وشرق الاردن، بحيث يتحقق من ذلك اقامة دولة يهودية، من جهة، وتدويل اجزاء من فلسطين، من جهة ثانية، وضم الاجزاء المتبقية من فلسطين الى شرق الاردن، من جهة أخيرة. وتكمن الارهاصات غير الرسمية لهذا التوجه البريطاني في مشروع التقسيم الذي اقترحته، وروجت له، في العام ١٩٣٥ الكاتبة البريطانية ستيورات أرسكين[١٢]؛ ثم أصبح الامر شبه رسمي، عندما اقترحته «لجنة بيل» في تقريرها المرفوع الى الحكومة البريطانية العام ١٩٣٧؛ وأضحى رسمياً عندما أعلنت الحكومة تبنيها لما ورد في تقرير بيل، في تموز (يوليو) من العام عينه[١٣]. واذا كان ذلك التوجه رفض على الصعيد الفلسطيني، فانه دغدغ الحلم السابق للامير عبدالله في توسيع منطقة حكمه غرب نهر الاردن، حيث الثراء والخصب. ولهذا وجدت السياسة البريطانية الجديدة، الخاصة بالتقسيم، صدى طيباً لديه، وعلّل ذلك بأنه الحل الوحيد القابل للنفاذ، وانقاذ ما يمكن انقاذه من فلسطين، وانه يقوّي العرب، ويعزز أهليتهم للصمود، ويعتبر خطوة على طريق الوحدة العربية؛ بينما ارجع المندوب السامي البريطاني موافقة الامير الى اسباب شخصية تخص الامير نفسه[١٤].

على أي حال، فان خيار تقسيم فلسطين الى دولتين، احداهما يهودية والاخرى عربية تضم شرق الاردن مع ما يتبقى من فلسطين، بقي قيد النظر البريطاني، حتى تمّ تقسيم فلسطين بشرعية دولية معينة ـ ليس هذا مجال البحث في صحتها ـ العام ١٩٤٧، وعندما ضم الملك عبدالله فلسطين الوسطى (الضفة الغربية) الى مملكته، في العام ١٩٥٠، كانت بريطانيا هي الدولة الوحيدة، الى جانب باكستان، التي اعترفت بشرعية ذلك الضم، ولم يصدر عن أية دولة أخرى مثل هذا الاعتراف، الى ان قامت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧[١٥].

ثانياً: الصهيونية و«الخيار الاردني»

كان لشرق الاردن حضوره الدائم لدى الصهيونية، فكراً وحركة. ولذلك أخذ مفهوم